محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

في تمام الساعة الرابعة وثلاثون دقيقة من عصر يوم الاحد الرابع والعشرين من شهر شعبان 1446هـ الموافق للثالث والعشرين من شهر فبراير 2025 عقدت الجمعية العامة العادية لمجموعة بنك قطر الوطني (QNB) اجتماعها رقم 025/61/38، برئاسة سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة وبحضور أصحاب السعادة والسيادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم وذلك في قاعة الاجتماع بفندق شرق:

• سعادة الشيخ/ فهد بن فيصـــل بن ثاني آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة
• سعادة الشيخ/ حمـد بـن جبـر بن جاســـم آل ثانـي	عضواً
• سعادة السيد/ فهد محمد فهد بوزوير	عضواً
• سعادة السيد/ منصـــــور إبراهيم آل محمود	عضواً
• السيد/ بدر عبدالله درويـــش فخرو	عضواً
• الدكتور/ عبدالرحمن محمد جـــــولو	عضواً
• السيد/ عادل حسن بن حســـن الملا	عضواً
• السيد/ علي يوسف حسين كمال	عضواً

كما حضر الاجتماع كل من:

• السيد/ خالد السليطي	ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة
• السيد/ عبدالله القايد	
• السيد/ سعلان الحلالجة	ممثلي لمصرف قطر المركزي
• السيد/محمد عيسى	

كما حضر كل من:

• السيد/ زياد نادر	ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك إرنست ويونغ
• السيد/جيهان رانا ثونغا	

وقد حضر الاجتماع من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

• السيد/ عبد الله مبارك آل خليفة	الرئيـــس التنفيـذي للمجموعـة
• السادة المدراء العامون التنفيذيون	
• السادة المدراء العامـــــــون	
• السادة مساعدي المدير العام	
• مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الانضباط والمتابعة.	
• سكرتارية مجلس الإدارة	

2 - الإعلان عن النصاب القانوني لعقد الاجتماع وترشيح مقرر للاجتماع وجامعين للأصوات.

بعد أن أفتتح سعادة رئيس الاجتماع، رحب بكلٍ من السادة ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، مندوبي مصرف قطر المركزي، بورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية ومندوبي الصحافة، ثم طلب سعادته من مندوب المراقب الخارجي لحسابات البنك أرنست ويونغ الإعلان عن النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك حيث أعلن انه بناءاً على محضر جمع الاصوات من قبل البنك كان الحضور كالآتي:

عدد الاسهم الحاضرة بالأصالة	5,945,011,476 سهماً
عدد الاسهم الحاضرة بالوكالة	2,349,064,792 سهماً

وبذلك يكون مجموع الاسهم الحاضرة اجتماع الجمعية العامة العادية 8,294,076,268 سهماً وهو ما يعادل نسبة 89.8 % من مجموع العـدد الكلـي لأسهـم البنــك والبالــغ عــددها 9,236,428,570 سهماً. مما يعني اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

"مرفق قائمة بأسماء حاضري الاجتماع، وعدد الأسهم التي يمثلونها سواء بالأصالة أو بالوكالة".

تعيين مقرر للاجتماع وجامعي أصوات

بعد إعلان السيد/ زياد نادر ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة/ أرنست ويونغ عن توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة البنك، رشح سعادة الرئيس للجمعية السيد/ علي راشد المهندي لتعيينه كمقرر للجمعية العامة العادية وكلاً من السيدين محمد محمود العرعر وفيصل مبارك الهتمي لتعيينهما كجامعين للأصوات وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين وفقاً لقرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/91

بعد الاعلان عن توفر النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية، رشح سعادة الرئيس للجمعية العامة العادية، التالية أسماؤهم لتعينهم كمقرر وجامع أصوات.

1. السيد/ علي راشد المهندي	**مقرراً**
2. السيد/ محمد محمود العرعر	**جامع أصوات**
3. السيد/ فيصل مبارك الهتمي	**جامع أصوات**

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه.

3 - جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

تلا سعادة رئيس مجلس الإدارة، ورئيس الاجتماع جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على السادة المساهمين حاضري الاجتماع على النحو التالي:

1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر 2024 وخطة عمل الشركة لعام 2025.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية الشركة وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
3. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 والمصادقة عليهما.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بنسبة37 % من القيمة الاسمية للسهم (0.37 ريال قطري للسهم)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لتصبح 70 % من القيمة الإسمية للسهم (بمعدل 0.70 ريال قطري للسهم).
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 وتحديد مكافآتهم.
6. انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمواد النظام الأساسي المُعّدل لبنك قطر الوطني.
7. مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالبنك واعتماده.
8. الموافقة على ما يلي فيما يتعلق ببرنامج السندات متوسطة الأجل:
   أ. تأكيد الموافقة السابقة للجمعية العامة بتاريخ 28 فبراير 1999 بتفويض مجلس إدارة البنك، من بين أمور أخرى، بإصدار السندات أو الكمبيالات أو شهادات الإيداع أو أي أوراق مالية أخرى للدين أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل (سواء كانت بالريال القطري أو بعملات أخرى) حسبما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً.
   ب. التصديق على قرار مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 مايو 2024 (قرار رقم BOD/MA/2970/275/60/3/024) بالموافقة على سقف برنامج السندات متوسطة الأجل للبنك ("برنامج السندات متوسطة الأجل") الذي يُصدر من خلال الشركة التابعة للبنك في جزر كايمان، وهي شركة كيو ان بي فاينانس ليمتد، والمضمون من قبل البنك بما يصل إلى 30 مليار دولار أمريكي.
   ج. تفويض مجلس الإدارة بالموافقة على أي برامج إصدار ديون مستقبلية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الصكوك) بأي سقف يراه مناسباً من وقت لآخر، سواء تم إصدارها مباشرةً أو من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك ("البرامج الجديدة") (ويشار إلى برنامج السندات متوسطة الأجل وأي برامج جديدة باسم "البرامج")، مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية، ويجوز للبنك ضمان الالتزامات الناشئة عن هذه البرامج.
   د. تفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة نيابةً عن البنك فيما يتعلق بأي من البرامج وإنشائها (إن لزم الأمر) وتحديثاتها الدورية (بما في ذلك أي زيادة في سقف البرامج) أو أي إصدار بموجب أي من البرامج، وذلك رهناً بالموافقات التنظيمية المطلوبة. ولهذا الغرض، يجوز لمجلس الإدارة تفويض عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للاتفاق على أي هيكل وأي شروط تجارية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام أي من أصول البنك أو التصرف فيها عند إصدار صكوك) وأي إصدار ضمن أي برنامج، وكذلك توقيع (أو تفويض توقيع) أي مستند يتعلق بأي من البرامج نيابةً عن البنك حسبما يراه مناسباً.
9. تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2025 وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

بعد تلاوة سعادة الرئيس لبنود جدول أعمال الاجتماع طلب من حاضري الاجتماع الموافقة على تقديم البندين الخامس والسادس من جدول الاعمال ولعدم وجود اعتراض أي من الحاضرين تعديل وعلى جدول الاعمال، اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال الجدول:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/92

بعد تلاوة سعادة رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الاجتماع، بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم 025/61/38، على السادة المساهمين المتضمن لجميع البنود التي حددها القانون، وطلب رئيس الاجتماع تقديم البندين الخامس والسادس خلال هذا الاجتماع، وعلى هذا وافقت الجمعية العامة العادية على بحث جميع البنود المدرجة عليه قابلتاً طلب تقديم البند الخامس والسادس.

البند الخامس: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم.

في بداية تداول الجمعية العامة العادية لبند إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.

ثم نبه سعادته السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفاً تفصيلياً متضمناً القروض النقدية والاعتمادات والضمانات وأية مبالغ أخرى قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 م، ويفترض أن يكون السادة المساهمين قد اطلعوا على هذا الكشف حسبما جاء في الإعلان الذي تم نشره في الصحف المحلية وفي الدعوة التي أرسلت إليهم.

ثم تلا سعادته توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإبراء ذمتهم، كما تلا سياسة مكافآت

أعضاء المجلس والآلية المتبعة في ذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي والسياسة المعتمدة من الجمعية العامة العادية للبنك باجتماعاتها السابقة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

استنادا إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2023/2 ورقم 2022/25 تم وضع سياسة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وفق الآلية الآتية:

1. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 0.5 % من أرباح العام.
5. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2023/6/11 بهذا الخصوص

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف مكافآت لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وفقاً لما هو وارد في القرار:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/93

أولاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في موضوع إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

ثانياً: سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

استنادا إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2023/2 ورقم 2022/25، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الآتية:

1 - تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2 - تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3 - يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4 - يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 0.5 % من أرباح العام.
5 - تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6 - مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2023/6/11 بهذا الخصوص.

ثالثاً مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف المكافآت التالية لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء المجلس.

1. مكافأة سعادة رئيس مجلس الإدارة	**2,500,000 ريال قطري**
2. مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 9 أعضاء (مليونين ريال لكل عضو)	**18,000,000 ريال قطري**
3. مكافأة أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (300 ألف لكل عضو)	**2,700,000 ريال قطري**
المجموع	**23,200,000 ريال قطري**

البند السادس: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقاً لمواد النظام الأساسي المعدل لبنك قطر الوطني.

في بداية تداول الجمعية العامة العادية للبند السادس من جدول أعمالها، أعلن رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع بأنه قد تم فتح باب الترشيح لشغل أربعة مقاعد من جانب القطاع الخاص لعضوية مجلس الإدارة، بالإضافة إلى ثلاثة مقاعد للإعضاء المستقلين للدورة (2025-2027)، والأعضاء الذي استوفو جميع الشروط والمتطلبات هم كالآتي:

المرشحون لمقاعد القطاع الخاص:

1. الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني
2. الشيخ/ سحيم بن خالد حمد عبدالله ال ثاني
3. الشيخة/ هنادي ناصر بن خالد ال ثاني
4. سعادة السيد/ فهد محمد فهد سعد بوزوير
5. السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو
6. السيد/ علي يوسف حسين كمال
7. السيد/ عادل حسن بن حسن الملا الجفيري

والمرشحون كأعضاء مستقلين:

1. الشيخ/ تميم بن محمد بن ناصر ال ثاني
2. الدكتور/ عبدالرحمن محمد يوسف جولو
3. الانسة/ هميان منصور راشد عبدالله الخاطر
4. السيد/ عبدالعزيز محمد عبدالرحمن عيسى المناعى
5. السيد/ عبدالله ابراهيم يحي الخزاعي

ثم دعا سعاد رئيس الاجتماع حاضري الاجتماع القيام بالتصويت على المرشحين لعضوية مجلس الإدارة من جانب القطاع الخاص والأعضاء المستقلين.

بعد ظهور نتيجة التصويت تلا سعادة رئيس الاجتماع نتيجة التصويت بالشكل التالي:

مرشحون القطاع الخاص

الاسم	عدد الأصوات	النسبة المئوية
1. السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو	787,482,969	% 38,01
2. الشيخ/ سحيم بن خالد حمد عبدالله ال ثاني	438,731,181	% 21,18
3. سعادة السيد/ فهد محمد فهد سعد بوزوير	425,296,992	% 20,53
4. الشيخة/ هنادي ناصر بن خالد ال ثاني	324,187,933	% 15,65
5. السيد/ علي يوسف حسين كمال	69,833,215	% 3,37
6. السيد/ عادل حسن بن حسن الملا الجفيري عن شركة حسن بن حسن الملا وأولاده	26,311,031	% 1,27
7. الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني عن شركة بروق التجارية	30,459	% 0,00

المرشحون المستقلين:

الاسم	عدد الأصوات	النسبة المئوية
1. السيد/ عبدالعزيز محمد عبدالرحمن عيسى المناعى	1,949,809,488	% 30,78
2. الانسة/ هميان منصور راشد عبدالله الخاطر	1,842,766,838	% 29.09
3. و الدكتور/ عبدالرحمن محمد يوسف جولو	1,764,536,211	% 27,85
4. الشيخ/ تميم بن محمد بن ناصر ال ثاني	777,918,450	% 12,28
5. السيد/ عبدالله ابراهيم يحي الخزاعي	2,514	% 0,00

بعد سماع حاضري الجمعية نتيجة التصويت تم اتخاذ القرار الاتي:
قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/94
بعد قيام السادة المساهمين حاضري اجتماع الجمعية العامة العادية إيداع بطاقات التصويت التي بحوزتهم في صندوق الاقتراع المخصص لذلك
وبعد الانتهاء من فرز الأصوات أعلن سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس الاجتماع نتائج التصويت على النحو الاتي:

أسماء الفائزين الحاصلين لمقاعد القطاع الخاص:

الاسم	عدد الأصوات
1. السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو	787,482,969 صوتاً
2. الشيخ/ سحيم بن خالد حمد عبدالله ال ثاني	438,731,181 صوتاً
3. سعادة السيد/ فهد محمد فهد سعد بوزوير	425,296,992 صوتاً
4. الشيخة/ هنادي ناصر بن خالد ال ثاني	324,187,933 صوتاً

أسماء الفائزين الحاصلين على مقاعد الأعضاء المستقلين الخاص:

الاسم	عدد الأصوات
1. السيد/ عبدالعزيز محمد عبدالرحمن عيسى المناعى	1,949,809,488 صوتاً
2. الانسة/ هميان منصور راشد عبدالله الخاطر	1,842,766,838 صوتاً
3. و الدكتور/ عبدالرحمن محمد يوسف جولو	1,764,536,211 صوتاً

البند الاول: كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة

بالإنابة عن مجلس الإدارة، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي للسنة المالية المنتهيـــة فـــي 31 ديسمبر 2024. يصادف هذا العام الذكرى الستين لتأسيس مجموعة QNB، وقد حققت مؤسستنا خلال هذه الفترة تقدماً كبيراً وإنجازات مهمة.

على مدى العقود الستة الماضية، لعب QNB دوراً محورياً في دفع عجلة التقدم في دولة قطر لتصبح واحدة من أغنى دول العالم. ومنذ بداياته المتواضعة خلال ستينيات القرن الماضي، نما QNB إلى أن أصبح اليوم أكبر بنك في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا مع تواجد دولي فـــي 28 بلداً عبر ثلاث قارات، حيث يعمل لدى المجموعة أكثر من 31 ألف موظف. وتصنف مجموعة QNB لدى وكالات التصنيف الائتماني الرائدة، بما في ذلك ستاندرد آند بورز (+A) وموديز (Aa2) وفيتش (+A)، كإحدى المؤسسات المصرفية الأعلى تصنيفاً في المنطقة. كما تم الاعتراف بـ QNB باعتباره العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا لأكثر من عقد من الزمن. ويشكل هذا التطور وهذه الإنجازات على مدى السنوات الستين الماضية أساساً قوياً لتحقيق مزيد من النمو والتطور مستقبلاً.

وبالنظر إلى عام 2024، نجد أن المشهد الاقتصادي العالمي وفر لنا تحديات وفرصاً في الوقت نفسه. فبعد التوقعات باعتدال النمو العالمي وما تبعها من مفاجآت سلبية بشأن التضخم في مطلع العام، زاد النشاط الاقتصادي وخفّت ضغوط الأسعار، مما أدى إلى بيئة اقتصاد كلي إيجابية. وقد سمح هذا الأمر ببدء التيسير المرتقب للسياسة

النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة. وحققت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أداءً جيداً هذا العام، على الرغم من الصراعات المؤسفة في بعض أجزاء المنطقة. ويرجع ذلك إلى خطط الاستقرار الاقتصادي الشاملة في البلدان المستوردة للنفط. كما أدى خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة إلى تخفيض مماثل لأسعار الفائدة في دول مجلس التعاون الخليجي المصدرة للنفط، التي تربط عملاتها بالدولار الأمريكي، بما في ذلك دولة قطر. وقد ساهم هذا الأمر، إلى جانب استقرار أسعار النفط واستمرار الاستثمارات الرأسمالية ونمو قطاع السياحة، في إنشاء بيئة داعمة للاقتصاد الكلي الإقليمي.

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB أداءً قوياً في عام 2024، حيث تمكنا من تحقيق صافي أرباح بلغ 16.7 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن العام السابق، في حين بلغ الدخل التشغيلي 41.3 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 6%. ونتيجة لذلك، استمر QNB كأحد أكبر 50 بنكاً في العالم من حيث القيمة السوقية، والتي بلغت 159 مليار ريال قطري.

بناءً على القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة بتاريخ 11 سبتمبر 2024، نواصل التزامنا بدعم البرنامج المستمر لإعادة شراء أسهم المجموعة بقيمة تصل إلى 2.9 مليار ريال قطري. وقد جاء قرار البدء في عملية إعادة شراء أسهم QNB وتقديم قيمة أكبر للمساهمين بعد دراسة متأنية لعدة عوامل، تشمل توقعات المساهمين الحاليين والمستقبليين، إلى جانب قوة نتائج مجموعة QNB ومركزها المالي.

ولمكافأة مساهمينا، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بمعدل 37%من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.37ريال قطري للسهم الواحد)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لتصبح70 % من القيمة الاسمية للسهم (بمعدل 0.70 ريال قطري للسهم).

ويسرني أن أعلن أننا أحرزنا تقدماً كبيراً في تحقيق رؤيتنا واستراتيجيتنا في عام 2024. واستكمالاً لالتزامنا تجاه المساهمين، نواصل العمل على تحقيق أهدافنا الاستراتيجية الأوسع التي تضمن تحقيق النمو المستمر والبقاء في الصدارة. وتتمثل رؤية QNB في الحفاظ على مكانته كبنك رائد في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، ويتوافق هذا مع هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام في كافة الأسواق التي نخدمها. إن استراتيجيتنا تتطلب منا الارتقاء بأدائنا وقدراتنا بشكل مستمر لمواكبة التطورات العالمية دائمة التغير. وبناءً عليه، تركز استراتيجيتنا على جوهر أعمالنا كبنك رائد للخدمات المصرفية للمؤسسات والشركات، وتزويد عملائنا بأفضل الخدمات المصرفية. وهناك ركيزتان تكملان استراتيجيتنا، حيث نستفيد من الابتكار كعامل تمكين استراتيجي، بالإضافة إلى تضمين الاستدامة في نموذج الأعمال والتشغيل لدينا.

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على التنفيذ الفعّال لاستراتيجيتنا. وفي إطار مهامنا في مجلس الإدارة، فإننا نقيّم الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية بشكل دوري لضمان توافق العروض القيّمة التي يقدمها البنك وأهداف العمل والنموذج التشغيلي مع بيئة الأعمال وتوقعات العملاء المتغيرة. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة، والإدارة الحكيمة للمخاطر، والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي، تعتبر عناصر أساسية لنمونا على المدى الطويل.

يضمن هيكل الحوكمة الشامل لدينا ألا يقتصر دور مجلس الإدارة على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية أعمال ومصالح أصحاب المصلحة. وتسعى المجموعة باستمرار إلى الحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني، كما أن نهجنا الحكيم في التعامل مع المخاطر يمكّننا من اغتنام فرص النمو الجديدة

مع تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد. وبالإضافة إلى ذلك، نجحنا في إدارة المخاطر المتزايدة عبر شبكتنا مع الالتزام بالمتطلبات المتزايدة في جميع البلدان التي نعمل فيها. وأخيراً، يسعى مجلس الإدارة جاهداً إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة والتعاون عبر المؤسسة. ومن خلال القيام بذلك، فإننا نعزز القيم والسلوكيات المهمة في دعم أهداف البنك وتطلعاته.

بالنظر إلى المستقبل، من المهم للمجموعة الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة وجودة الأصول لضمان المرونة في مواجهة التقلبات والصدمات المحتملة. وسنواصل تنفيذ استراتيجيتنا من خلال الاستثمار في قدراتنا للحفاظ على مكانتنا الرائدة في السوق. وفي عام 2025، سيتم إجراء انتخابات لاختيار أعضاء مجلس الإدارة وفقاً للإجراءات المتبعة كل ثلاث سنوات والمنصوص عليها في نظامنا الأساسي.

أود أن أختم كلمتي بتوجيه الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهمينا على التزامهم المستمر. ويظل موظفونا هم الركيزة الأساسية لنجاحنا، فقد كان لجهودهم ودافعيتهم وطموحهم في كافة مناطق تواجدنا دور رئيسي في النجاح الذي حققناه خلال هذا العام.

وبالإنابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، على دعمه المتواصل. ونُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/95

استمعت الجمعية العامة العادية إلى كلمة وتقرير مجلس الإدارة الذي قراءهما سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع واللتان تركزتا حول نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 2024/12/31 كما اشتملا على تقديم عرض شامل وشرح وافي عن أنشطة البنك ونتائجه المالية لعام 2024 وباستماع الجمعية العامة العادية لهذه الكلمة ولهذا التقرير، تكون قد أخذت علماً بما جاء فيهما.

ب-الخطة المستقبلية للبنك (خطة عمل البنك لعام 2025).

بعد انتهاء سعادة الرئيس من قراءة كلمته أنتقل إلى أهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2025، حيث أشار سعادته إلى تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين، تنمية نشاط البنك داخل وخارج دولة قطر وزيادة مساهمة العمليات الدولية في ارباح وموجودات البنك، المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم وتعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك، تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها، المحافظة على نسبة متميزة للكفاءة (المصاريف إلى الدخل)، المحافظة على تصنيف البنك المرتفع من شركات التصنيف العالمية، استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية، المحافظة على نسبة تقطير أعلى من 55%.

وفي نهاية التداول في خطة عمل البنك اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال هذا الموضوع:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/96
استمعت الجمعية العامة العادية لأهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2025 والتي قرأها سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع وهي على النحو الآتي:

- تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين .
- تنمية نشاط البنك داخل وخارج دولة قطر وزيادة مساهمة العمليات الدولية في ارباح وموجودات البنك.
- المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم وتعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك.
- تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها.
- المحافظة على نسبة متميزة للكفاءة (المصاريف إلى الدخل).
- المحافظة على تصنيف البنك المرتفع من شركات التصنيف العالمية.
- استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية.
- المحافظة على نسبة تقطير أعلى من 55%.

وبعد تداول الجمعية العامة العادية في بنود خطة عمل البنك لعام 2025، فإن الجمعية تعتمد هذه الخطة وتصادق عليها.

البند الثاني- تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن البيانات المالية التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه
تلا السيد/ زياد نادر تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية قائلاً لقد دققنا البيانات المالية الموحدة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الدخل الموحد، وبيان الدخل الشامل الموحد، وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد، وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة تتضمن معلومات حول السياسات المحاسبية الهامة.
في رأينا أن البيانات المالية الموحدة للمجموعة تُظهر بصوره عادلة، من كافة النواحي المادية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2024 وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية- المعايير المحاسبية (IFRS Accounting Standards).
كما أعلن، لقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما ونؤكد أنه حسب علمنا واعتقادنا، لم تقع خلال السنة أية مخالفات للنظام الأساسي للبنك وتعديلاته وأحكام قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015، والذي تم تعديل بعض أحكامه لاحقاً بموجب القانون رقم 8 لسنة 2021، على وجه قد يكون له تأثير سلبي مادي على المركز المالي الموحد للمجموعة أو أدائها المالي.
كما تلا السيد/ زياد نادر نتيجة تقرير المدقق الخارجي حول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية ومدى ملاءمة تصميم وتنفيذ وفاعلية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية حيث اعلن أنه:
بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، في رأينا أن:
أ) التقرير حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية يعرض بصورة عادلة نظام المجموعة المصمم كما في 31 ديسمبر 2024 و
ب) الضوابط المتعلقة بأهداف الرقابة قد تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بفاعلية كافية كما في 31 ديسمبر 2024، من كافة النواحي وفقاً لإطار عمل لجنة المؤسسات الراعية للجنة تريدواي (COSO).
كذلك تلا السيد/ زياد نادر نتيجة تقرير المدقق الخارجي حول الامتثال لقانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية في السوق حيث أعلن أنه:
استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن بيان مجلس الإدارة لا يعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، امتثال البنك لأحكام قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات، كما في 31 ديسمبر 2024.

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/97
استمعت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني، إلى تقارير المراقب الخارجي (السادة/ أرنست ويونغ) حول البيانات المالية لعام 2024م وحول وصف عمليات وضوابط الرقابة الداخلية وحول الامتثال لقانون هيئه قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية في السوق والتي القاها السيد/ زياد نادر، وقد صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على ما جاء في هذا التقرير.

البند الثالث: مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2024م.
أشار سعادة الرئيس إلى أن الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر تم نشرهما في الصحف المحلية، ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول البيانات المالية.
السيد/ يوسف بوحليقة (1): شكر رئيس الاجتماع وأعضاء المجلس على إداء البنك لهذا العام وتفضل سائلاً، ما هي استراتيجية المجموعة في التعامل مع تراجع أسعار الفائدة؟
وما هي نسبة انكماش البنك على القطاع العقاري والمقاولات في عام 2024 وعام 2025؟
كيف يتعامل البنك مع تقلب وأسعار العملة وخصوصاً التركية والمصرية بالنسبة للدولار؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة:
أشكر الأخ يوسف، هو واجب علي وعلى الأعضاء أن نبذل قصار جهدنا من أجل تحقيق أرباح جيدة للمجموعة.
بخصوص سؤالك أولاً، كما تعلم البنوك المركزية هي التي تتخذ الإجراءات في موضوع الفائدة أهم شيء لدينا أن يكون لدينا هامش للتعامل مع هذه الأمور فالبنك يرتفع مع الفائدة وينزل مع الفائدة ولكنه يحافظ على هامش الربح.
أما بخصوص سؤلك الثاني، البنك لدية سياسة جداً متخفظة في عملية تقييم الأصول وتقييم القروض دائماً نأخذ مخصصات عالية جداً ولدينا نسبة تغطية على المتأخرات والقروض المتعثرة 100% وفي هذه السنة قد أخذنا 8,1 مليار ريال مخصصات ونحن متبعين تعليمات مصرف قطر المركزي التي هي جداً حذره قد يكون هناك تراجع بعد كأس العالم ولكن أرى إن هذا القطاع سينمو بشكل كبير.
ثم انتقل لإجابه السؤال الثالث والأخير، بخصوص تقلب أسعار العملة نقوم بوضع Fair Value Reserved (احتياطي القيمة العادلة) كمخصص في رأس المال فما يؤثر على الأرباح ولكن يؤثر على رأس المال وسنوياً البنك متحوط وسيما ان هناك تغير في العملة التي البنك مرتبط بها مثل تركيا ومصر نحن دائماً نأخذ مخصص على هذه العملات بوضع في Fair Value Reserved .
وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025م، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/98
تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في البيانات المالية لمجموعة البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، وبعد التداول بما جاء في هذه البيانات، واستماع السادة المساهمين إلى إجابات سعادة الرئيس على اسئلتهم واستفساراتهم فإن الجمعية العامة العادية تصادق على البيانات المالية المدققة من قبل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة (أرنست ويونغ) للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

البند الرابع: مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام 2024.
بداية، أفاد سعادة الرئيس بأنه في ضوء النتائج المالية لعام 2024 واستناداً إلى الهدف المتمثل في تحقيق أكبر عائد على حقوق المساهمين في المدى المتوسط والطويل، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى المساهمين لعام 2024 والبالغ 16.7 مليار ريال قطري على النحو الآتي:
1. توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 70 % من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0.70 ريال قطري لكل سهم)، أي ما يعادل مبلغ 6.5 مليار ريال قطري.
2. تحويل مبلغ 1 مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر 13 مليار ريال قطري.
3. تحويل مبلغ 1.15 مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4. تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5. تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ 7.7 مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

السيد/ يوسف بوحليقة: النقطة الأخيرة هي دائماً موجوده
سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة: هناك متطلبات من مصرف قطر المركزي وهو يعتبر ايضاً استثمار في رأس المال للمستقبل.
السيد/ يوسف بوحليقة: هل لها علاقة بشراء البنك لأسهمه؟
سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة: لا ليس لها علاقة

هذا وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على التوصية التي تقدم بها سعادة الرئيس والمتعلقة بتوزيع صافي أرباح مجموعة البنك العائد إلى مساهمي البنك وفقاً لما جاء أعلاه. ووفقاً لما أشار إليه سعادة الرئيس باتخاذها القرار الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/99
في ختام تداول الجمعية العامة العادية، في مقترح مجلس الإدارة الخاص بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (16.7) مليار ريال قطري، فإن الجمعية العامة تصادق على توصية مجلس الإدارة بتوزيع صافي أرباح البنك على النحو الآتي:
1) توزيع أرباح نقدية للنصف الثاني من السنة المنتهية في 31 ديسمبر2024 بمعدل 37% من القيمة الإسمية للسهم (بواقع 0.37 ريال للسهم الواحد)، مما سيرفع إجمالي توزيعات الأرباح للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 لتصبح 70% من القيمة الإسمية للسهم (بمعدل0.70 ريال للسهم الواحد)
2) تحويل مبلغ 1 مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر 13 مليار ريال قطري.
3) تحويل مبلغ 1.15 مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5) تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ 7.7 مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

البند السابع: تقرير الحوكمة السنوي لعام 2024.
تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة موضحاً أنه استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يسرنا أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة QNB لعام 2024 والذي تم إعداده باللغتين العربية والإنجليزية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والإشرافية وهو متاح خارج القاعة وعلى الموقع الإلكتروني للبنك، ويمكن لجميع المساهمين الحصول على نسخة منه للاطلاع عليه.
وتضمن التقرير منجزات مجموعة QNB التي ساهمت في تعزيز إطار الحوكمة الخاص بها وبما يتماشى مع آخر المستجدات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة وذلك باعتبارها ركن أساسي لدعم كفاءة عمليات المجموعة ويحقق توجهاتها الاستراتيجية واستدامتها ورؤيتها الهادفة إلى الحفاظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا ويلبي تطلعات مساهمينا.
وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي بهذا الخصوص:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/100
باطلاع الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة البنك لعام 2024 والذي تم إعداده وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تقرير الحوكمة السنوي الخاص بمجموعة البنك لعام 2024.

البند الثامن: الموافقة على:
قام سعادة السيد/ علي الكواري رئيس الاجتماع بطرح عدة نقاط يوكل فيها مجلس الإدارة بالشكل الاتي:
ا- تأكيد الموافقة السابقة للجمعية العامة بتاريخ 28 فبراير 1999 بتفويض مجلس إدارة البنك، من بين أمور أخرى، بإصدار السندات أو الكمبيالات أو شهادات الإيداع أو أي أوراق مالية أخرى للدين أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل (سواء كانت بالريال القطري أو بعملات أخرى) حسبما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً.
ب- التصديق على قرار مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 مايو 2024 (قرار رقم م أ/024/3/60/275/2970) بالموافقة على سقف برنامج السندات متوسطة الأجل للبنك (" برنامج السندات متوسطة الأجل") الذي يُصدر من خلال الشركة التابعة للبنك في جزر كايمان، وهي شركة كيو ان بي فاينانس ليمتد، والمضمون من قبل البنك بما يصل إلى 30 مليار دولار أمريكي.
ج- تفويض مجلس الإدارة بالموافقة على أي برامج إصدار ديون مستقبلية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الصكوك) بأي سقف يراه مناسباً من وقت لآخر، سواء تم إصدارها مباشرة أو من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك ("البرامج الجديدة") (ويشار إلى برنامج السندات متوسطة الأجل وأي برامج جديدة باسم "البرامج")، مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية، ويجوز للبنك ضمان الالتزامات الناشئة عن هذه البرامج.
د- تفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة نيابةً عن البنك فيما يتعلق بأي من البرامج وإنشائها (إذا لزم الأمر) وتحديثاتها الدورية (بما في ذلك أي زيادة في سقف البرامج) أو أي إصدار بموجب أي من البرامج، وذلك رهناً بالموافقات التنظيمية المطلوبة. ولهذا الغرض، يجوز لمجلس الإدارة تفويض عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للاتفاق على أي هيكل وأي شروط تجارية (بما في ذلك على

سبيل المثال لا الحصر استخدام أي من أصول البنك أو التصرف فيها عند إصدار صكوك) وأي إصدار ضمن أي برنامج، وكذلك توقيع (أو تفويض توقيع) أي مستند يتعلق بأي من البرامج نيابةً عن البنك حسبما يراه مناسباً.
وبعد تدول الجمعية في التفويضات التي ذكرها رئيس الاجتماع اتخذت الجمعية العامة العادية القرار الاتي:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/101
تداولت الجمعية العامة المواضيع الاتية وواقفة عليها:

1- **تأكيد الموافقة السابقة للجمعية العامة بتاريخ 28 فبراير 1999 بتفويض مجلس إدارة البنك، من بين أمور أخرى، بإصدار السندات أو الكمبيالات أو شهادات الإيداع أو أي أوراق مالية أخرى للدين أو قروض متوسطة أو طويلة الأجل (سواء كانت بالريال القطري أو بعملات أخرى) حسبما يراه مجلس إدارة البنك مناسباً.**
2- **التصديق على قرار مجلس إدارة البنك في اجتماعه المنعقد بتاريخ 7 مايو 2024 (قرار رقم م أ/024/3/60/275/2970) بالموافقة على سقف برنامج السندات متوسطة الأجل للبنك (" برنامج السندات متوسطة الأجل") الذي يُصدر من خلال الشركة التابعة للبنك في جزر كايمان، وهي شركة كيو ان بي فاينانس ليمتد، والمضمون من قبل البنك بما يصل إلى 30 مليار دولار أمريكي.**
3- **تفويض مجلس الإدارة بالموافقة على أي برامج إصدار ديون مستقبلية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الصكوك) بأي سقف يراه مناسباً من وقت لآخر، سواء تم إصدارها مباشرةً أو من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك ("البرامج الجديدة") (ويشار إلى برنامج السندات متوسطة الأجل وأي برامج جديدة باسم "البرامج")، مع مراعاة الحصول على الموافقات التنظيمية، ويجوز للبنك ضمان الالتزامات الناشئة عن هذه البرامج.**
4- **تفويض مجلس الإدارة باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة نيابةً عن البنك فيما يتعلق بأي من البرامج وإنشائها (إذا لزم الأمر) وتحديثاتها الدورية (بما في ذلك أي زيادة في سقف البرامج) أو أي إصدار بموجب أي من البرامج، وذلك رهناً بالموافقات التنظيمية المطلوبة. ولهذا الغرض، يجوز لمجلس الإدارة تفويض عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للاتفاق على أي هيكل وأي شروط تجارية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام أي من أصول البنك أو التصرف فيها عند إصدار صكوك) وأي إصدار ضمن أي برنامج، وكذلك توقيع (أو تفويض توقيع) أي مستند يتعلق بأي من البرامج نيابةً عن البنك حسبما يراه مناسباً.**

البند التاسع: تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2025.
في بداية تداول هذا البند طلب سعادة الرئيس من المدقق الخارجي الخروج من القاعة لتتم مناقشة هذا البند من قبل الجمعية، وبعد خروج المدقق الخارجي من قاعة الاجتماع أشار سعادة الرئيس إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بأن لا تتجاوز مدة تعيين المراقب الخارجي لخمس سنوات متصلة.
وبما أنه قد مضى على تعيين المراقب الخارجي الحالي أرنست ويونغ (EY) سنة واحدة فقط، فإن مجلس الإدارة، يوصي الجمعية العامة العادية بتعيين السادة أرنست ويونغ (EY) كمراقب خارجي لحسابات مجموعة البنك لعام 2025، بأتعاب مقدارها 5,308,000 ريال قطري شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجي. وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/025/61/38/102
تداولت الجمعية العامة العادية في موضوع تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2025، واستناداً إلى توصية مجلس الإدارة بموجب قراره رقم م أ/024/6/60/278/3023 الصادر بتاريخ 2024/11/26، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تعيين السادة أرنست ويونغ (EY) ليكون مراقباً خارجياً لحسابات البنك لعام 2025 بأتعاب قيمتها 5,308,000 ريال قطري شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية لهذا التعيين.

هذا وفي تمام الساعة الخامسة، أعلن سعادة الرئيس انفضاض اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فيصل مبارك الهتمي	محمد محمود العرعر	علي راشد المهندي
مدير بمكتب مجلس الإدارة	مدير بمكتب مجلس الإدارة	مقرر الجمعية العامة العادية

زياد نادر
ممثل مراقب الحسابات الخارجي أرنست ويونغ